



الجلسة ٦٠٣٦

الأربعاء، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٢/٤٥

نيويورك

الرئيس: السيد فيلوفتش (كرواتيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد شركن

إندونيسيا السيد ناتالغاوا

إيطاليا السيد ماتوفاني

بلجيكا السيد غرولس

بنما السيد سويسكم

بور كينا فاسو السيد تيندر يبيوغو

الجمهورية العربية الليبية السيد الدباشي

جنوب أفريقيا السيدة كوابي

الصين السيد كانغ يونغ

فرنسا السيد دور ريفيير

فيت نام السيد بوي ثي جيانغ

كوستاريكا السيد ويسيلدر

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كوري

الولايات المتحدة الأمريكية السيد وولف

جدول الأعمال

عدم الانتشار

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.



افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن

المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن

نظرة في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة

إعلامية من السفير يان غرولز، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وأعطيه الكلمة. الآن

السيد غرولز (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): هذا هو

التقرير الثامن عن فترة التسعين يوماً الذي يقدم إلى مجلس الأمن وفقاً للفقرة ١٨ (ح) من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

ويغطي التقرير الفترة من ١٢ أيلول/سبتمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، التي عقدت اللجنة خلالها دورة من

المشاورات غير الرسمية للاستماع إلى إحاطتين إعلاميتين. وفي تقريرتي السابق، أشرت إلى أن أعضاء اللجنة نظروا في طلب

خطي للحصول على معلومات معينة من إحدى الدول الأعضاء. وأود أن أضيف الآن أن اللجنة ردت في وقت

لاحق على رسالة الدولة العضو.

وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قدمت

الولايات المتحدة إحاطة إعلامية عن جهودها لتنفيذ الفقرتين ٣ و ٤ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والفقرة ٨ من القرار

١٨٠٣ (٢٠٠٨). وتعلق تلك الفقرات بنقل البضائع والتكنولوجيا لجمهورية إيران الإسلامية التي من شأنها أن

تسهم في أنشطة إيران المتصلة بالتخصيب أو إعادة المعالجة أو المتعلقة بالماء الثقيل، أو في تطوير منظومات إيصال

الأسلحة النووية؛ ونقل أي أصناف أخرى، على النحو الذي تحدده الدولة، من شأنه أن يسهم في القيام بأنشطة تتصل بمواضيع أخرى أعربت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن شواغل حيالها أو اعتبرتها مواضيع معلقة. والقاعدة العامة التي أرساها القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) هي حظر عمليات النقل هذه مع استثناءات قليلة.

والقرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨) وسّع نطاق الحظر ليشمل

نقل المواد ذات الاستخدام المزدوج، باستثناء بعض البنود المحددة لاستخدامها في مفاعلات الماء الخفيف وفي إطار التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي أعقاب الإحاطة الإعلامية، تشاطر بعض الأعضاء الآخرين في اللجنة أيضاً مع اللجنة الخطوات التي اتخذوها لتنفيذ الأحكام ذات الصلة.

وفي نفس التاريخ، قدمت النرويج، وهي دولة غير

عضو في مجلس الأمن، إحاطة إعلامية عن خططها لتعزيز فعالية الرقابة التنظيمية للسلامة في محطة بوشهر للطاقة النووية في إيران. ويندرج المشروع النرويجي، الذي سَيُنْفَذ تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في نطاق الاستثناءات المذكورة آنفاً.

وأما بخصوص تلك الاستثناءات، فأود أيضاً أن

أذكر أن الاتحاد الروسي أخطرت اللجنة في مذكرتين شفويتين مؤرختين ٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، كما فعل في الماضي، بأنه سلم لوازم لمفاعل الماء الخفيف في محطة بوشهر للطاقة النووية.

وأخيراً، سيدي الرئيس، فيما يتعلق بتقديم التقارير

من الدول عن تنفيذ جميع التدابير ذات الصلة الواردة في القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، فإن الأرقام المستكملة هي على النحو التالي: ٩٠ تقريراً قدمت بموجب القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)،

السماح للوكالة بإمكانية الوصول اللازمة لبناء ثقة المجتمع الدولي في الطابع السلمي الخالص لأنشطتها النووية.

وفي الواقع، ازداد عدم تعاون إيران مع الوكالة سوءاً، إذ رفضت إيران مرة أخرى السماح للوكالة بإمكانية الوصول لإجراء نوع خاص من التفتيش لأغراض التحقق في مفاعل آراك، وهو أمر ضروري لمراقبة أعمال التشييد الجارية للمرفق، الذي يمثل بحد ذاته انتهاكا لقرارات المجلس.

ويشير التقرير على نحو تقشعر له الأبدان إلى أن مخزون إيران من اليورانيوم المنخفض التخصيب بلغ ٦٣٠ كيلو غراماً، وهو ما يزيد على نصف الكمية اللازمة لصنع سلاح نووي. ويحدوني الأمل في أن يحيط المجلس علماً مع الاهتمام الشديد بهذه النتائج وأن يدعم أمانة الوكالة في مواصلة تحقيقها في الأمر.

ثانياً، في ضوء هذا الدليل على عدم امتثال إيران، يتعين على لجنة الجزاءات المفروضة على إيران مضاعفة الجهود لكفالة التنفيذ الكامل والصارم للقرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨). إن الجهود التي تبذلها اللجنة أساسية لنهجننا ذي المسارين الأوسع نطاقاً الذي تتبعه ويتضمن جزاءات محددة الأهداف وحوافز سخية لإيران.

وكما أشار السفير غرولز، تسعى لجنة الجزاءات المفروضة على إيران إلى تبادل أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء وتشجيع مزيد من الشفافية في معالجة المجتمع الدولي لمسألة إيران النووية. ونرحب على وجه الخصوص بقرار الترويج إحاطة اللجنة علماً بشأن برنامجها التدريبي النووي في إيران والضمانات التي وضعت لكفالة ألا تنتهك تلك الأنشطة قرارات مجلس الأمن القائمة. ونحث اللجنة على مواصلة جهودها والنظر في طرق جديدة أكثر فعالية لتنفيذ ولايتها.

و ٧٧ تقريراً قدمت بموجب القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ٦٣ تقريراً قدمت بموجب القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨).

وكما تعلمون، سيدي الرئيس، أكد المجلس من جديد بقراره ١٨٣٥ (٢٠٠٨) المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، القرارات الثلاثة، فضلاً عن القرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦). كما أكد مجدداً التزامه بحل تفاوضي مبكر للمسألة النووية الإيرانية عن طريق نهج ذي مسارين، ورحب بالجهود المتواصلة المبذولة في هذا الصدد.

كما دعا المجلس إيران إلى أن تمتثل لالتزاماتها تماماً وبدون تأخير. بموجب قرارات مجلس الأمن المذكورة سابقاً، وإلى أن تلي متطلبات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبما أن هذا هو التقرير الأخير الذي أقدمه إلى مجلس الأمن عن فترة التسعين يوماً، أود أن أختتم بتقديم الشكر للأعضاء في لجنة ١٧٣٧ على تعاونهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غرولز على إحاطته الإعلامية، وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير غرولز عن أنشطة لجنة الجزاءات المفروضة على إيران. واليوم، أود أن أركز على ثلاث نقاط.

أولاً، ألاحظ أن أحدث تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن إيران يتضمن نتائج مثيرة للقلق وتستحق اهتمام المجلس. ويوثق التقرير عدم امتثال إيران المستمر لمطالب المجلس بوقف كل الأنشطة المتصلة بتخصيب اليورانيوم أو إعادة المعالجة أو المتعلقة بالماء الثقيل. ويفصل التقرير أيضاً مخاوف الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيال أنشطة تسليح إيران في الماضي، فضلاً عن رفض إيران

ونحن منخرطون في نهج ذي مسارين أعاد مجلس الأمن تأكيده بالإجماع في قراره ١٨٣٥ (٢٠٠٨). وما دامت إيران لا تلي مطالب المجتمع الدولي، فلا بد لنا من إظهار الحزم المتزايد. ولكي نفعل ذلك، يلزم أن نبدأ بالتطبيق الصارم للقرارات التي سبق أن اتخذها مجلس الأمن.

وأود أن أشير بإيجاز هنا إلى التدابير التي اتخذها الاتحاد الأوروبي لتنفيذ القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، وهي تشمل إدراج أسماء إضافية لأشخاص ومشاريع واردة في القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، الذي أحالها بكاملها إلى الاتحاد الأوروبي، كما اعتمد الاتحاد في حزيران/يونيه قائمة تكميلية إضافية بأشخاص ومشاريع، وسوف تتواصل عملية تسمية الأفراد والمشاريع التي تشارك في أنشطة الانتشار الإيرانية، من أجل ضمان التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن.

وفي الوقت ذاته، يجري تطبيق الحصار المفروض على السلع ذات الاستخدام المزدوج تطبيقاً كاملاً في الاتحاد الأوروبي. ويستكمل ذلك بقائمة إضافية بالسلع ذات الحساسية الخاصة التي تخضع أيضاً للحصار. ولكي لا نسهم مالياً في أنشطة الانتشار الإيرانية، يبدي الاتحاد تحفظاً فيما يتعلق بتقديم القروض والائتمانات للصادرات.

وفيما يتعلق باليقظة المالية تجاه المصارف الإيرانية، حدد الاتحاد الأوروبي تدابير عملية محسنة للرصد لتجنب إعادة توجيه التدفقات المالية إلى أنشطة الانتشار. وتشمل هذه التدابير تحديد العملاء، وإقامة سجل بالعمليات التي تشارك فيها المصارف الإيرانية، وإتاحة السلطات جميع الوثائق الضرورية، وإعلان الحالات المثيرة للشكوك في حالة المعاملات المشبوهة ونشر قوائم بفرع المصارف الإيرانية. كما جمد الاتحاد أنشطة المصرف الملي، الذي تبين أنه متورط إلى حد كبير، وأنشأ نظاماً لرصد أنشطة مصرف صادرات إيران. وتوفر جميع هذه التدابير المالية مجموعة جديدة ومتسمة

وختاماً، أود أن أشكر السفير غرولز على عمله الممتاز في ترؤس لجنة ١٧٣٧ وتفانيه لضمان تنفيذ اللجنة لولايتها. لقد ارتقى بمعايير التفوق والكفاءة المهنية التي يتعين على من يخلفه تحقيقها.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): كان هذا التقرير الفصلي الأخير الذي يقدمه السفير غرولز بصفته رئيساً للجنة ١٧٣٧، ويود وفد بلدي، بدايةً، أن يحيي المهارة التي أبدتها هو وفريقه في القيام بواجباتهم الصعبة.

اتسم آخر تقريرين أعدتهما الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن الحالة في إيران بالسلبية الشديدة. وفي الواقع، يشير التقرير إلى أن إيران ماضية في عدم تعليق أنشطتها الحساسة. وبالفعل، فهي مستمرة في تكثيف أنشطتها، بلا هوادة. ولا تزال إيران ممتنعة عن تنفيذ تدابير الشفافية المطلوبة منها. ويساور الوكالة الدولية للطاقة الذرية قلق بالغ إزاء الدراسات المفترضة عن عسكرة البرنامج النووي الإيراني.

وتأسف الوكالة أيضاً لاستمرار رفض إيران تزويدها بالمعلومات اللازمة وإمكانية الوصول لإلقاء الضوء على هذه المسألة في وقت يثبت فيه رد الفعل الإيراني صحة الوثائق التي ادعت إيران أصلاً أنها كانت خاطئة. واستنتجت الوكالة أنه ما لم يجرز تقدم بشأن هذه النقاط، فلن تتمكن من ضمان عدم وجود أنشطة تتعلق بمواد نووية غير معلن عنها في إيران.

وأود أن أضيف أن إيران لم ترد بعد على عروض الحوار مع حكومات مجموعة ٣+٣ على الرغم من المشاركة التاريخية للولايات المتحدة، كما أنها لم تستجب لاقتراح المجموعة بالتجميد مقابل التجميد. وفي حالة استمرار إيران على هذا الطريق، فسيكون الثمن تكثيف العزلة والتوتر الإقليمي.

وقد برهن القرار ١٨٣٥ (٢٠٠٨) لمجلس الأمن، الذي اتخذ في أيلول/سبتمبر بجلاء على وحدة مجموعة الستة حول هدف واحد، هو التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقصي الحقائق وفي إثبات عدم وجود أي جوانب عسكرية في برنامج إيران النووي. وقد توجد تباينات تكتيكية، ولكن هذه ليس من شأنها إضعاف تفاني مجموعة الستة في تحقيق هذا الهدف البالغ الأهمية، وهو تعزيز نظام عدم الانتشار النووي.

السيد كوارى (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السفير غرولس على التقرير الختامي لهذا العام المقدم إلى المجلس، وباسم وفدي، أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن تقديرنا لرئاسته الممتازة للجنة القرار ١٧٣٧.

ولا تزال المملكة المتحدة على التزامها بسياسة المسار المزدوج لحكومات مجموعة ٣ + ٣. وما زال العرض السخي الذي قدمته تلك المجموعة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ قائما. ومن دواعي حيبة الأمل الشديدة أننا لم نتلق ردا واضحا من إيران عليه حتى اليوم.

وتقف المملكة المتحدة على أهبة الاستعداد لبناء علاقة إيجابية مع إيران، في نطاق من المسائل، ولكننا يجب أن نرى أولا عملا جديا من إيران للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وللامتثال لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقد جاء في تقرير المدير العام لوكالة الطاقة الذرية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر أن الوكالة لم تتلق أي تعاون من إيران في الشهرين السابقين وأن برنامج تخصيب اليورانيوم الإيراني كان مستمرا. ولا يؤدي استمرار إيران في عدم التعاون مع الوكالة، أو الرد على أسئلتها، إلا لزيادة مخاوفنا تجاه برنامج إيران ونواياها النووية.

بالمسؤولية من الآليات التي تتفق مع التوجيهات التي اعتمدها مؤخرا فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال.

وأخيرا، فيما يتعلق بتفتيش الشحنات، يطبق الاتحاد الأوروبي النظام المحدد بموجب القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨) وأنشأ نظاما للإقرارات المسبقة لكل من شركة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للملاحة وشركة إيران للشحن الجوي.

واليقظة حاسمة في أهميتها لحماية أمننا جميعا. ولذلك نحث جميع شركائنا على تنفيذها بالكامل. وسنقدم كل المعلومات المتاحة للوفود التي تود معرفة المزيد عن طرق تنفيذ التزاماتها. كما نرجو أن نشير هنا إلى أن اللجنة ما زال بإمكانها أن تفعل الكثير لمساعدة الدول الأعضاء في هذا المجال، كما طلب سفير بوركينافاسو منذ بضعة أشهر. ونرجو أن نعمل على تحقيق ذلك في غضون الأشهر القليلة المقبلة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا للممثل الدائم لبلجيكا، السفير غرولس، لإحاطته الإعلامية عن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ عن فترة الثلاثة أشهر الأخيرة، وأيضا للعمل الذي يقوم به في رئاسة هذه اللجنة.

ونحيط علما بأن اللجنة كانت تعمل في فترة الإبلاغ المذكورة في امتثال دقيق لأحكام قرارات مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨). ونرى أن اللجنة في أعمالها بعد ذلك ستواصل الاسترشاد بروح ونص تلك القرارات الرامية إلى العمل على تحقيق الهدف الرئيسي، وهو إيجاد حل فعال لمشكلة إيران النووية من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية حصرا، أي من خلال المفاوضات على أساس المقترحات التي وضعتها مجموعة الستة.

وقد اضطلعت اللجنة بنجاح بأنواع مختلفة من المهام منذ إنشائها وتحت القيادة الحادة للسفير غرولس والسفير فيريبيكي. ومن ثم أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن شكري الصادق للسفير غرولس والسفير فيريبيكي على جهودهما القوية.

وترتبط مسألة إيران النووية بفعالية النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وصلتها الوثيقة بنظام الأمن في الشرق الأوسط وتأثيرها على أمن الطاقة النووية الدولي. وهذه المسألة معقدة وحساسة وقد تلقت اهتماما واسعا من المجتمع الدولي.

وترى الصين دائما أن الحل السلمي لمسألة إيران النووية يكمن في المفاوضات الدبلوماسية، وهي أفضل خيار وتحقق مصلحة المجتمع الدولي.

وتمر مسألة إيران النووية في الوقت الحاضر بمرحلة حرجة. وتحافظ المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والصين والولايات المتحدة وروسيا حاليا من خلال الاتحاد الأوروبي على الحوار والاتصال البناء مع إيران بشأن استئناف المفاوضات.

وتعاون الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران أيضا على المسائل المتعلقة فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي. ويرهن هذا على فعالية جهود المجتمع الدولي الدبلوماسية لدفع استئناف المفاوضات وملاءمتها من حيث التوقيت. وينبغي ألا يضيع أي جانب تلك الفرصة بسهولة.

وتنوه الصين بالتقرير الجديد الذي قدمه السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن المسألة النووية لإيران. وتشيد الصين بالوكالة ومديرها العام على ذلك الجهد. وفي ظل الظروف الحالية، على المجتمع الدولي زيادة تكثيف جهوده الدبلوماسية والمحافظة على الحوار مع إيران وتعزيزه بغية السعي للاستئناف العاجل

ومن الأمور ذات الأهمية الحيوية أن تزود إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية بجميع المعلومات والوثائق وسبل الوصول المطلوبة. ونشارك الوكالة قلقها المستمر بشأن المسائل المتعلقة فيما يرتبط بالأبعاد العسكرية الممكنة لبرامج إيران النووية.

وإذا ظلت إيران مصرة على أن تعزل نفسها، فعندئذ يجب أن نظل نحن في المجتمع الدولي مصممين بنفس الدرجة على التضافر معا سواء في مواصلة الضغط على إيران لكي تفي بالتزاماتها الدولية أو في إقناع إيران بأنه سيكون خيارا لها ثمن.

وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على التدابير الهامة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي مؤخرا، على النحو الذي أشار إليه زميلي الفرنسي من قبل.

السيد وايسليدر (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):
وأنا أيضا أتقدم بالشكر للسفير غرولس على تقريره. وسوف لن أشير إلى مادة تقريره. إن هذه إحدى المسائل المثيرة لقلق المجتمع الدولي لأنها تعرض السلام والاستقرار للخطر. ولذلك فهي تقع ضمن مسؤوليات هذا المجلس وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وسوف لن أعلق أيضا على التقرير لأن المتكلمين السابقين، قد تكلموا عنه، وهم محقون في ذلك، كما فعل ذلك أيضا السفير غرولس بوصفه رئيس اللجنة.

وإنما طلبت الكلمة لمجرد أن أشكر السفير غرولس والبعثة البلجيكية على العمل الممتاز الذي قاموا به في هذه المسألة الدقيقة، حيث أن هذا هو التقرير الأخير الذي يقدمونه إلى هذا المجلس.

السيد كانغ يونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود قبل كل شيء أن أشكر السفير غرولس على إحاطته الإعلامية عن أعمال اللجنة على مدى الـ ٩٠ يوما الماضية.

البعد السياسي، وهو بعد بارز في مجموعة الحوافز التي قدمت لإيران، بوصفها وسيلة أساسية للتغلب على حالة الجمود الحالية ولتعزيز الاستقرار الإقليمي بإشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

السيد الدباشي (الجمهورية العربية الليبية):

بالشكر لرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) السفير غرولز، ممثل بلجيكا، على الإحاطة الإعلامية القيمة التي استعرض خلالها عمل اللجنة خلال فترة التسعين يوماً الماضية.

تؤكد ليبيا من جديد على أهمية تكثيف الجهود الدولية للتوصل إلى حل سلمي للخلاف حول المسألة النووية الإيرانية، وفقاً لما نصت عليه الفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، بشأن تعزيز الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تشجيع استئناف الحوار والمشاورات مع إيران بهدف إيجاد حل شامل وطويل الأجل ومناسب لهذه المسألة - حل يفتح المجال أمام تطوير علاقات شاملة وتعاون مثمر مع جمهورية إيران الإسلامية على نطاق واسع، وعلى أساس الاحترام المتبادل والثقة الدولية بالطابع السلمي لبرنامج إيران النووي. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء في أسرع وقت ممكن بإجراء محادثات مباشرة لتحقيق هذا الهدف.

وتكرر ليبيا من جديد اعتقادها بأن التعامل مع مسائل عدم الانتشار ونزع السلاح النووي يجب أن يكون شاملاً وغير انتقائي، وأن على جميع الدول، بدون استثناء، أن تخضع منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نعبر عن أسفنا لأن مجلس الأمن لم يول الاهتمام اللازم لمسألة السلاح النووي الإسرائيلي، رغم أن الإسرائيليين ما زالوا يرفضون الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتهم لنظام الضمانات التابع

للمفاوضات. وفي الوقت نفسه، ينبغي تشجيع إيران على تعزيز تعاونها مع الوكالة لتسوية المسألة المعلقة في تاريخ مبكر، بغية تخفيف هواجس المجتمع الدولي حيال برنامج إيران النووي، والسعي للتوصل إلى حل مناسب وشامل وطويل الأجل للمسألة النووية الإيرانية. والصين مستعدة لمواصلة الاضطلاع بدور بناء في ذلك الصدد.

إن الصين تؤيد باستمرار المحافظة على النظام الدولي لمنع الانتشار، وتعارض انتشار الأسلحة النووية وتأمل ألا يحدث أي اضطراب جديد في منطقة الشرق الأوسط. وتؤيد الصين التوصل إلى تسوية سلمية للمسألة النووية لإيران من خلال المفاوضات الدبلوماسية. وسنواصل المشاركة الفعالة في أعمال اللجنة، وتقديم الدعم لرئيس اللجنة والتعاون معه في جهوده، وسنبذل قصارى جهدنا لمساعدة اللجنة على الاضطلاع بدور بناء في التوصل إلى تسوية مناسبة للمسألة النووية لإيران.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):

في البداية، أود أن أشكر السفير غرولز على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى قيادته الفعالة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

وللأسف، فإن أحدث تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يؤكد على عدم امتثال إيران للقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن وللمجلس محافظي الوكالة. وما زالت إيطاليا ملتزمة بتسوية المسألة النووية الإيرانية من خلال اتخاذ نهج مزدوج ويقوم على أساس الحوار والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٨٣٥ (٢٠٠٨).

ومبادرة الوفد الفرنسي أبرزت تماماً المبادرات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي لتحقيق تلك الغاية، وإيطاليا تؤيدها تأييداً ثابتاً. وفي الوقت نفسه، نود أن نؤكد مجدداً على أهمية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.

للكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو أمر يحول دون تحقيق تطلعات شعوب منطقة الشرق الأوسط في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وفقا لقرار المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وكذلك القرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة.